تاريخ الاستلام: 2020/01/14 تاريخ القبول: 2020/02/24

تقييم دور السياسة الاقتصادية في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر

دراسة قياسية باستعمال نموذج *ARDL*

Assessment of the role of economic policy in reducing poverty in Algeria Econometric study using the model for the ARDL

الطاهر جليط*

tahardjellit@yahoo.fr

جامعة جيجل

(الجزائر)

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور السياسة الاقتصـــادية فـــي الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر ولهذا الغرض فقد تم بناء نموذج اقتصادي قياسي .حيث بينت النتائج الدراسة القياسية أن معدل الفقر يرتبط بعلاقة عكسية مـــع النفقـــات العامـــة ومعدل نمو الناتج المحلي سواء فـــي المـــدى الطويـــل أو القصير بينما يرتبط بعلاقة طردية مع سعر الصرف ومعدل لبطالة والتضخم بعلاقة طردية . وتختلف الأهمية النسبية في في التأثير على معدل الفقر حيث في المدى القصير كانـــت الأهمية النسبية لتأثير لسياسة المالية ومعدل البطالة بينمـــا في المدى الطويل فكانت لسياسة النقديـــة وسياســـة ســـعر الصرف .

الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية ، الفقر ، النمـــوذج القياسي

Abstract:

This study aims to assess the role of economic policy in reducing the phenomenon of poverty in Algeria. To this end, a standard economic model has been constructed. The results of the standard study showed that the poverty rate is inversely linked to public spending and to the GDP growth rate, in the long or short term, while it is linked Direct relationship with the exchange rate and the rate unemployment and inflation in a direct relationship. The relative importance varies by influencing the poverty rate where, in the short term, the relative importance of the impact of fiscal policy and the unemployment rate was whereas in the long term it was monetary and exchange rate policy,

Keywords: economic policy, poverty, econometrique model

المؤلف المرسل: الطاهر جليط ، الإيميل: tahardjellit@yahoo.fr

. مقدمة:

تعد ظاهرة الفقر الأكثر شيوعا في وقتنا الراهن ، رغم أنها ليست وليدة الحاضر بل عرفها الإنسان منذ الأزل إلا أن انتشارها الواسع بين الدول ،وتعديها المجال الاجتماعي لتصل إلى المجال الاقتصادي جعلها محل اهتمام صناع السياسة الاقتصادية مما دفع بعدة باحثين في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي لتوجيه أبحاثهم نحو قضايا الفقر و سياسات الإقلال منه في إطار التنمية و أصبحت مكافحة الفقر تحديا لابد من اجتيازه للدفع بعجلة التنمية لتحسين مستوى معيشة الأفراد و القضاء على ظاهرة الفقر و الإقلال منها.

والدول العربية على غرار باقي دول العالم لم تسلم من ظاهرة الفقر باعتبارها ظاهرة عالمية حيث عرفت فيها معدلات الفقر نسب متزايدة وذلك بسبب انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية الذي يتباين و يختلف من دولة لأخرى حسب درجة التخلف ،إضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد. وهذا ما دفع بهذه الدول إلى محاولة إيجاد حل لهذه الظاهرة بإتباعها مجموعة من السياسات الاقتصادية، وتبنيها لبرامج التصحيح الهيكلي وبرامج الاستقرار منذ أوائل الثمانينات من القرن العشرين.

والجزائر كعينة من هذه الدول العربية التي تفطنت لهذه الظاهرة بعدما عرف الفقر انتشرا رهيبا مع نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي وذلك في ظل النتائج المخيبة للتوقعات جراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي من جهة وحالة لا امن والصراع السياسي في البلاد من جهة أخرى.

مع عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 شرعت الدولة في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط)، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 – 2018. وقد بررت السلطات العمومية انتهاجها لسياسة الإنعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية وضبط بعض الاختلالات الاجتماعية لاسيما ظاهرة الفقر.

إشكالية الدراسة:

إن العلاقة الوثيقة بين ظاهرة الفقر والسياسة الاقتصادية في النواحي والمجالات كافة يجعل من ضروري تقويم هذه السياسات في الحد أو التخفيف من هذه الظاهرة، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما مدى فعالية السياسة الاقتصادية في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة. وما هي الاستراتجيات التي يجب إن تتبع للحد من الفقر

- ما لمقصود بالقفر و ما هي أهم أسبابه ومحدداته
- ما هي أهم ملامح الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2018
- ما نوع العلاقة الموجودة بين أهم قنوات السياسة الاقتصادية و معدلات الفقر في الجزائر
- أي السياسة الاقتصادية أكثرا تأثيرا في معدلات الفقر في الجزائر
- ما هي أهم الإجراءات الواجب اتخذها في مجال السياسات الاقتصادية في الجزائر في للقضاء على ظاهرة في الجزائر

فرضيات الدراسة:

- يختلف تأثير قنوات السياسة الاقتصادية على معدلات الفقر في المدي القصير عن المدى الطويل
- يعتبر النمو عاملا أساسيا في خفض معدلات الفقر
- إن الحد من ظاهرة البطالة والتضخم يسهم بشكل فعال في خفض معدلات الفقر في الجزائر
- تعتبر السياسة الانفاقية السياسة الأكثر تأثيرا في معدلات الفقر في الجزائر
- لا بد من وجو تكامل بين السياسات الاقتصادية للحد من هذه الظاهرة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- تحليل وتتبع تطور ظاهرة الفقر في الجزائر للفترة 1990-2018
- دراسة العلاقة القصيرة والطويلة الأجل الموجودة بين قنوات السياسة الاقتصادية (معدل النمو،البطالة ،التضخم،النفقات العامة، سعر الصرف) ومعدلات الفقر في الجزائر
- تحليل وتقييم اثر كل من (السياسة النقدية ،السياسة المالية،سياسة سعر الصرف) على معدلات الفقر في الجزائر والكشف عن السياسة الأكثر تأثيرا في معدلات الفقر في الجزائر
- الكشف عن نقاط الضعف والقوة لسياسة الاقتصادية في مواجهة ظاهرة الفقر في الجزائر.
- توفير نموذج اقتصادي قياسي يبين اثر السياسة الاقتصادية على معدلات الفقر في الجزائر، مما يساعد في التنبؤ بأثر السياسات الاقتصادية التوسعية والانكماشية على معدل الفقر .
- اقتراح الحلول الملائمة لرفع من فعالية هذه السياسات في محاربة ظاهرة الفقر.

منهجية الدراسة

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لبلورة الإطار النظري لهذه الدراسة ، وذلك من خلال التطرق إلى أهم الأدبيات المتعلقة بمختلف الجوانب التي هدفت الدراسة إلى تبينها، كما سيتم الاعتماد على المصادر الأولية لغرض جمع المعطيات الإحصائية من خلال الاعتماد على التقارير السنوية صادرة عن الهيئات الرسمية والمتمثلة في (بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات) وذلك للتعرف على البيانات بشكل مباشر، ومن ثم تحليلها واستخلاص النتائج.

أما في الجانب التطبيقي سيتم استخدام الأسلوب القياسي وذلك بصياغة النموذج اقتصادي قياسي الذي يتماشى مع طبيعة المتغيرات المدرجة نموذج ARDL، وذلك باستخدام برمجية (EVIWS) لاختبار نوع العلاقة بين أهم قنوات السياسة الاقتصادية في الجزائر ومعدلات الفقر.

أهمية الدراسة: تتبلور أهمية هذا البحث في جانبين :

الجانب العلمي حيث يقوم البحث بدراسة وتحليل العلاقة بين أهم قنوات انتقال اثر السياسة الاقتصادية على معدلات الفقر في الجزائر وذلك بالاعتماد على الطرق والأساليب القياسية الحديثة، ابتدءا من دراسة خصائص السلاسل الزمنية إلى اختبار التكامل المتزامن والتوصل إلى الكشف عن الآثار القصيرة والطويلة الأجل باستعمال نماذج ARDL او ما يعرف باستعمال نموذج اختبار الحدود

الجانب العملي تنبع أهمية الموضوع من أهمية محاربة ظاهرة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للسكان في الجزائر وهذا الهدف لايمكن الوصول إليه إلا اذا تم تحديد المتغيرات القادرة على التأثير على الفقر والتي من خلالها يمكن وضع سياسات اقتصادية فعالة مناسبة قادرة على تحقيق هدف التقليل من حدة الفقر.

خطة الدراسة:

اولا- الاطار النظري لظاهرة للعلاقة بين السياسة الاقتصادية والفقر

ثانيا – السياسة الاقتصادية والفقر في الجزائر

ثالثا- النموذج القياسي للعلاقة بين السياسة الاقتصادية والفقر

2. الاطار النظري للعلاقة بين السياسة الاقتصادية والفقر

1.2 : الاطار المفاهمي للفقر

1.1.2 تعريف الفقر

تجمع معظم الأدبيات التي تتحدث عن الفقر على أنه عبارة عن حالة تعبر عن النقص أو العجز في الاحتياجات الأساسية والضرورية للإنسان، وأهم هذه الاحتياجات :الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، السكن أو المأوى، تملك السلع المعمرة وتوفر الاحتياط المادي لمواجهة الأمور الطارئة أو الأزمات التي قد تتعرض لها الأسرة أو الفرد .إن الفقر هو الوضع الذي يعمل جميع الناس على الهروب منه، الفقر هو الجوع، الفقر هو الافتقار إلى المأوى، الفقر هو أن تكون مريضا وغير قادر على زيارة الطبيب، الفقر هو عدم القدرة على الذهاب إلى المدرسة ومعرفة القراءة، الفقر هو فقدان طفل بسبب تلوث مياه الشرب [1].

الفقر يعني العجز عن إشباع الحاجة الأساسية أو الضرورية سواء ذلك في الأفراد أو الشعوب .ويعني ذلك أن الفقير هو الشخص أو الشعب الذي لا يجد طعامه أو شرابه أو ملابسه، أومسكنه بشكل كاف لاحتياجاته وبعبارة أخرى هو الفرد أو الشعب الذي يعيش عند مستوى الكفاف، وهو المستوى الذي يعتبره بعض الاقتصاديين الكلاسيك مستوى حديا إذا تجاوزه الفرد أو الشعب أحس بيسر الحياة، وبدأ يفكر في إشباع الحاجات غير الضرورية[2]

ويعرف كذلك الفقر كذلك من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو عزل فئات معينة من المجتمع ويتم النظر إليها بوصفها محتاجة أو فقيرة أو محرومة، وتظم هذه الفئات، المسنين، العاطلين، الأيتام والجماعات ذات الدخل المنخفض [3]

اما تعريف الامم المتحدة للفقر الفقر هو عجز الأفراد أو الأسر الموجودة في المجتمع عجزا تاما عن توفير الحد الأدنى من الموارد أو القدرة على تحقيق أقل قدر من الإشباع للحاجات الأساسية أو الضروريات التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة ومزاولة أعمالهم، وقد تم استنتاج الفقر على أنه قصور القدرة الإنسانية[4]

2.1.2 أساليب قياس الفقر

اعتمدت المحاولات الأولى لقياس الفقر على مؤشرات مباشرة عن القدرة الدخلية أو الاستهلاكية للأسرة، وفي مقدمتها دخل أو إنفاق الأسرة أو الفرد، وحصة الوحدة الاستهلاكية من الإنفاق ونسبة الإنفاق على المواد الغذائية وحصة الفرد من السعرات الغذائية، إلا أن أساليب قياس الفقر شهدت مؤخرا تطورا كبيرا، فظهرت أساليب عديدة [5]، اهمها :

- خط الفقر: هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيرا اذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف علىانها فقيرة والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على انهاغير فقيرة[6].

ونميز هنا وهناك أنواع مختلفة من خطوط الفقر[7]:

-خط الفقر المدقع: وهي الحالة التي يكون فيها الفقراء من الناحية المادية محرومين إلى الحدّ الذي تكون فيه حياتهم على حافة الخطر.

- خط الفقر المطلق: وهو الحالة التي لا يستطيع فيها الفرد التصرف بدخله للوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء والسكن والملبس

- خط الفقر النسبي: يعبر هذا النوع من الفقر عن موقع الفرد أو الأسرة مقارنة مع متوسط الدخل في ذلك المجتمع.

3.1.2مؤشرات قياس الفقر

هناك عدة مؤشرات للفقر وأهمها مؤشر خط الفقر الذي تم الحديث عنه سابقا، وتكمن أهمية مؤشر خط الفقر لكون العديد من مؤشرات الفقر تعتمد عليه عند تقديرها ومن هذه المؤشرات نذكر :

- مؤشر نسبة الفقر: وهو أبسط هذه المقاييس وأكثرها شيوعا، ويحاول قياس ظاهرة تفشي الفقر، وهذا المؤشر يعبر عن عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر[8] .
- مؤشر فجوة الفقر: تعبر فجوة الفقر عن مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد[9]. يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الموجودة بين دخول الفقراء ومستوى خط الفقر، ويمكن حسابه بشكل مطلق بالوحدات النقدية باعتباره يساوي إجمالي المبلغ المطلوب لرفع مستوى استهلاك الفقراء كافة إلى مستوى خط الفقر.
- مؤشر شدة الفقر: يعكس هذا المؤشر إضافة إلى فجوة الفقر مدى التفاوت الموجود بين الفقراء، باعتباره الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية الفقراء كافة.

2.2 - السياسات الاقتصادية والفقر

إن سياسات الاقتصاد الكلي تترك آثارها وتداعياتها على الفقر، لأن ظاهرة الفقر مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بكل مقولات الاقتصاد الوطني ومواضيعه على المستوى الكلي. فالفقر يرتبط بالناتج الإجمالي والدخل القومي والاستهلاك والاستثمار والتوظف و بالمستوى العام للأسعار وبالسياسة النقدية والمالية وسياسة سعر الصرف للدولة وفي وضع البلد الاقتصادي من حيث الرواج أو التضخم، ويتأثر الفقر بكل متغيرات هذه العوامل سلبًا أو إيجابًا. ويمكن توضيح قنوات نقل اثر السياسة الاقتصادية الى الفقر من خلال ما يلي:

1.2.2 قناة الإنفاق الحكومي

في ظل غياب شبكات الضمان الاجتماعي وترتيبات الضمان ضد البطالة فسيكون تأثير سياسة تخفيض العمالة في القطاع العام مباشرا، أي أنه يترتب عليها زيادة في الفقر يعكسها الارتفاع في مؤشر نسبة الفقر، كما أن التخفيض الحاد في التحويلات النقدية والعينية من الحكومة للأفراد يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد وبالتالي يصبحون في تعداد الأفراد ما دون خط الفقر ومن ثم يزداد الفقر معبرا عنه بنسبة الفقر، بالإضافة إلى ذلك يؤدي إلغاء الدعم على السلع

والخدمات خصوصا تلك التي تتصف بالاستعمال الواسع بالنسبة الفقراء إلى زيادة الفقر مباشرة عن طريق الارتفاع في مؤشر نسبة الفقر وعن طريق تعميق الفقر معبرا عنه بمؤشر فجوة الفقر [10].

2.2.2 قناة النمو

يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون أداة قوية للقضاء على الفقر، فالنمو الاقتصادي يفترض أن يزيد الإنتاجية ومن ثم أن تزيد دخول الفقراء، ويوسع نظام الفرص والخيارات .تاريخيًا كان النمو القومي المطرد للناتج المحلي الإجمالي، مقرونًا بزيادة الأجور والإنتاجية، وكان ذلك أحد الجوانب المهمة والأسباب التي ساعدت على الخروج من الفقر في البلدان الصناعية .وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين خفضت معدلات النمو المرتفعة من نسبة الفقر بشكل حاد في بلدان مثل الصين، وأندونيسيا

وفي الواقع هناك جدل قائم حول أهمية النمو الاقتصادي بالنسبة للحد من الفقر، فالفريق المتفائل بدور النمو يشير إلى أن الفقر عادة ما ينخفض بسرعة أكبر في البلدان الأسرع نموًا، وأن معظم الفقراء يربحون في كل مكان تقريبًا خلال مراحل النمو السريع، أما الفريق المتشائم من دور النمو، فإنه يشير إلى الأضرار التي يمكن أن تنجم عن أوجه التكيف التي يتم الأخذ بها لتيسير عملية النمو، ولاسيما الاختلالات التي تضر بالفقراء[11].

3.2.2 قناة التضخم

يترتب على المعدلات المرتفعة للتضخم تآكلا في الدخل الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الفقر، وعادة ما يكون أثر التضخم كبيرا على الفقراء الذين تكون دخولهم اسمية وغير قابلة للتكيف مع التغيرات في المستوى العام للأسعار، والذين يفتقدون أدوات وقائية ضد التضخم لعدم حيازتهم لأصول حقيقية أو أصول قابلة للتكيف مع ارتفاع الأسعار، والذين عادة ما يحتفظون بأصولهم الاسمية في شكل نقود سائلة، وعليه يتوقع أن تؤدي السياسات التجميعية التي يترتب عليها ارتفاع في معدلات التضخم إلى زيادة الفقر.

4.2.2 قناة سعر الصرف الحقيقي

تهدف السياسات المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف إلى تخفيض سعر الصرف الحقيقي وذلك بهدف إعادة تخصيص الموارد في اتجاه إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري، ومن ثم يتوقع أن تؤثر سياسات سعر الصرف على الفقر من خلال التفاعلات الاقتصادية التوازنية على مستوى الاقتصاد وعلى المدى الزمني الذي تستغرقه هذه التفاعلات لتحقيق أهدافها، ومن الملاحظ في هذا الصدد أنه عادة ما يتم تنفيذ سياسة سعر الصرف بتخفيض السعر الاسمي لسعر صرف العملة الوطنية والذي يساهم في ارتفاع معدل التضخم نتيجة لارتفاع أسعار الواردات، وهذا ما يترتب عليه زيادة الفقر.

5.2.2 قناة الطلب التجميعي والعمالة

أثر الطلب التجميعي على الفقر يظهر من خلال انخفاض الإنفاق الاستثماري العام ومن ثم انخفاض الاستثمار في المجتمع، وقد بينت بعض الأبحاث والدراسات الميدانية الأثر السلبي لسياسات الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار، خاصة عندما تكون علاقة تكامل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص.

3. السياسة الاقتصادية والفقر في الجزائر

بإمكان السياسات الاقتصادية أن تكون فاعلة ليس في معالجة الفقر فحسب، وإنما في اجتنابه ومنع فرص نشوئه .ففي جميع أسباب الفقر المتفق عليها من طرف الباحثين، يتبين الدور الممكن للسياسة العامة التي تنتهجها الحكومات لتوجه

نشاطها أو نشاط الأفراد، التي نعني الأسباب المؤسسة للفقر. وهذا يعني تزايد احتمالات الفقر في نظام اقتصادي ضعيف، تتفاقم فيه مشكلات وظائف التشغيل، أو الدعم أو الإنفاق الاستثماري .لذا فالفقر يعد مؤشرا يدل على خيبة الحكومات في خيارتها وتطبيقها لسياسات الاقتصادية[12] ولهذا سوف نحاول في هذه الفقرة من التطرق إلى تحليل تطور أداء السياسة الاقتصادية والفقر في الجزائر وذلك من خلال النقاط التالية:

1.3 السياسة الاقتصادية والفقر خلال فترة التسعينات (فترة الإصلاح الاقتصادي)

إن التحسن الاجتماعي الذي عرفه المجتمع في السبعينات وبداية الثمانينات لم طويلا بسبب تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية و تعرض الاقتصاد الجزائري لاختلالات هيكلية، كما ساهمت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد زئر منتصف الثمانينات في زيادة مظاهر الفقر،حيث سجل انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 6% وتدني في مخزون المواد الإنتاجية بنسبة 15.6 % إضافة إلى انخفاض مناصب الشغل الجديدة إلى 40 % ومع بداية التسعينات لجأت الج ا زئر إلى تبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية لمعالجة الأزمة حيث لم تسمح برامج الإصلاح الاقتصادي التي شرع في تطبيقها أواخر الثمانينات والتي تم توسيعها منذ 1994 من تحسين الوضعية الاقتصادية و التخفيف من التوترات الاجتماعية المرتبطة بمسألتي حماية مناصب الشغل [13]، حيث أنه بتاريخ 31 /12/ 1991 تم حل 71 مؤسسة من أصل 200 مؤسسة عمومية اقتصادية موزعة على 11 شركة قابضة أي 367 وحدة من أصل 1481 ، ونتج عن هذا تسريح حوالي 160000عامل من مجموع 5734941عامل ، وكلف التطهير المالي لهذه المؤسسات الخزينة العمومية 1958 مليار دج لسنة 1997 ونفس الإجراءات تم اتخاذها مع المؤسسات العمومية المحلية التي تديرها خمس شركات قابضة، بحيث تم حل 131 مؤسسة من أصل 1321 مؤسسة وتسريح أكثر من 117289 عامل هذه الأوضاع أدت إلى تفاقم البطالة وانتقلت من نسبة 24 % سنة 1994 الى نسبة 29 % سنة 1997 ومست هذه البطالة فئة الشباب بحيث أكثر من حيث أكثر من 80 % من البطالين لم يتجاوز سنهم الثلاثين سنة، ومست كذلك خريجي الجامعات[14] .

كما أصبح الاقتصاد الجزائري عبارة عن مفارقة كبرى وهي تواجد وضعية مالية مشجعة وتوازن ايجابي على المستوى الكلي لكن في نفس الوقت وضع غير مريح وسلبي على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن أهمها نتائج القطاع الصناعي خارج المحروقات الذي حقق معدلات نمو سالبة خلال فترة الإصلاحات حيث انخفض بـــ 5.8 سنة 1994 وبـــ 1.4 سنة 1995 و8.7 سنة 1996 و3.8 سنة 1997، والجدول التالي يوضح لنا تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى معدلات نمو أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1993-1998.

وفي ظل هذا الوضع المتأزم ومع ارتفاع لأسعار مختلف السلع والخدمات، نتيجة التحول الى اقتصاد السوق و تحرير الأسعار ضف إلى ذلك انخفاض قيمة العملة الوطنية بحوالي من 50 %ومع ثبات الأجور الموظفين وكل هذه الأوضاع أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر في الجزائر خلال هذه الفترة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 01 :تطور عدد الفقراء ومعدل الفقر في الجزائر

	1990			1995			2000		
البيان	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن
عدد الفقراء (10^3)	210	639	850	504	1107	1611	523	429	952
عدد الفقراء (10^3)	532	1353	1885	1247	2739	3986	1842	1876	3719
معدل الفقر	4.8	11	8.1	8.9	19.3	14.1	10.3	14.7	12.1
معدل الفقر	1.9	5.2	3.6	3.6	7.8	5.7	2.9	3.4	3.1
شدة الفقر SA	0.1	0.3	0.2	0.1	0.4	0.3	0.12	0.14	0.13
شدة الفقر SPG	0.1	0.5	0.3	0.4	1	0.7	0.69	0.86	0.76

المصدر: فطيمة حاجي، مرجع سبق ذكره،ص: 154

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ ان بأن الفقر في الجزائر أكثر ارتباطا بالريف منه بالمدينة، نظرا لقلة الفرص وارتفاع البطالة في الريف ونقص المداخيل، وهو ما ميز ظاهرة الفقر تقريبا في الجزائر منذ الاستقلال حيث نجد ان نسبة الفقر في الريف تجاوزت سنة 1995 نسبة 19 % بينما في نسبة الفقر في الحضر لم تتجاوز نسبة 9 % ، أي ان عدد الفقراء في الريف هو ضعف عدد الفقراء في الحضر ، إلا أن سنة 2000 نلاحظ أن نسبة الفقراء في الريف تقارب نسبة الفقراء في الحضر حيث بلغت نسبة الفقر سنة هذه السنة 10.3 % و 14.7 % في كل من الحضر والريف على التوالي أي بفارق لم يتجاوز 5 % وهذا راجع لتعميم الدولة لعملية التنمية على الأرياف والمناطق النائية من خلال البرامج الجهوية وتحسين الخدمات كالتعليم والصحة وتوفير السكن ودعم الفلاحة وتوفير المرافق والهياكل القاعدية في الأرياف، وبهذا نجد معدل الفقر قد انخفض إلى 14.9 % بعدما كان 19.3 في سنة 1995 ،أما عن أسباب ارتفاع معدل الفقر في الحضر حيث انتقل من 8.9 % سنة 1995 إلى 10.3 % سنة 2000 وذلك ا رجع للهجرة الكبيرة من الريف إلى الحضر بسبب تدهور الظروف الأمنية خلال هذه الفترة، وقد ترتب عن هذا فقدان للعديد من سكان الريف لوظائفهم وممتلكاتهم وانضمامهم إلى شريحة الفقراء في المدن [15]

كما نلاحظ كذلك من خلال الجدول أن معدل الفقر الوطني كان في ارتفاع مستمر حيث ارتفع بحوالي 5 % في سنة 2000 م على المستوى الوطني مقارنة بسنة 1995 وبهذا ارتفع عدد الفقراء إلى 3717000 فقير سنة 2000 اي بزيادة قدرها 267000 فقير خلال خمس سنوات .وهذا راجع إلى تطبيق سياسات التعديل الهيكلي، والتي نجم عنها آثار اقتصادية واجتماعية خاصة بعد تطبيق سياسات الخصخصة، التي أدت إلى تسريح الآلاف من العمال، بالإضافة إلى إلغاء الدعم على بعض المنتجات الاستهلاكية وتجميد الأجور، وضبط الدولة النفقات الخاصة بالمنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية .

أما بالنسبة لفجوة الفقر وباستخدام خط الفقر الغذائي نجد أن فجوة الفقر اتسعت من 0.4 إلى 0.7 مابين عامي 1995 و 1988لتنخفض من جديد إلى 0.5 عام 2000 ، وباستخدام خط الفقر العام فإن فجوة الفقر عرفت ارتفاعا من 0.7 إلى 1.7 والى 2.5 مابين. 1988-2000

وبالنسبة لشدة الفقر فإنه عند استخدام خط الفقر الغذائي نجد أن شدة الفقر عرفت ارتفاعا خلال الفترة 1995 إلى لتنخفض من جديد إلى 0.13 سنة 2000 وباستخدام خط الفقر العام فإن شدة الفقر عرفت ارتفاعا متواصلا خلال سنوات

1995 ، 2000 بلغت -0.7 و -0.76 على التوالي، مما يعني زيادة التفاوت بين العائلات الجزائرية الفقيرة خلال هذه الفترة[16].

3.2 السياسة الاقتصادية والفقر بعد سنة 2000

لقد سمحت الإصلاحات الاقتصادية بتحقيق الاستقرار الاقتصادي لكن في المقابل أثرت سلبا على الوضعية الاجتماعية للمواطن من حيث الدخل ، التشغيل ، البطالة، الاستهلاك والصحة ،مما أدى إلى تفشي ظاهرة الفقر واتساع رقعتها بين العائلات الجزائرية الأمر الذي دفع بالسلطات إلى انتهاج برامج إنمائية طويلة المدى على طول الفترة من 2001-2014 ،والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج توطيد النمو الاقتصادي ، وبسبب النتائج المرضية والتي حققتها برامج التنمية نجد أن معدلات الفقر في الجزائر عرفت انخفاض مستمر في معدلاتها حيث انخفض معدل الفقر سنة 2009 إلى 9.8 % أي انخفاض قدره 4.3 % مقارنة مع سنة 1995 وحوالي 2.3 % مقارنة مع سنة 2000 ليصل معدل الفقر كادني مستوى له سنة 2013 حيث قدر بـــ 5.03 % أي بانخفاض قدره 7.07 % مقارنة مع سنة 2000 والجدول التالي يبين تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2013 .

الجدول رقم (02)تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2013

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	11.1	9.8	6.2	5.55	5.20	5.03

المصدر: حاج قويدر قورين،جوان 2014، ظاهرة الفقر في الجزائر وأثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية،البطالة و التضخم،الاكادمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12،ص: 19

وبصفة عامة يمكن إرجاع تناقص معدلات الفقر خلال هذه الفترة إلى:

- استمرار ارتفاع أسعار البترول، والى جهود الحكومة في مكافحة هذه الظاهرة من خلال إستراتجية الوطنية للمخططات الإنمائية خلال الفترة 2001 – 2014 والتي كانت تهدف بصفة أساسية إلى محاربة ظاهرة الفقر في الجزائر
- تدعيم عمليات التنمية المحلية والوطنية من خلال مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية كتوفير السكن ومناصب العمل حيث تم تخصيص أكثر من 40 % من مبالغ هذه المخططات الإنمائية لدعم التنمية

4. التحليل القياسي:

1.4. النموذج القياسي ARDL

ومن الطرق للوصول إلى تحقيق هدف هذه الدراسة طريقة اختبار الحدود أو ما يعرف بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL التي تفسر قيم المتغير الحالي بالقيم السابقة له وبالقيم السابقة للمتغيرات الأخرى، والذي قام بتطويره كل من Pesaran and Pesaran (1997) و Pesaran and al (2001)، ويعود السبب في تفضيل هذا النموذج على غيره من نماذج التكامل المشترك المعروفة، مثل طريقة اختبار Johansen (1998) [17] أو اختبار الخطوتين الذي وضعه ،(Engle and Granger, 1987) إلى مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل ودرجة استقرارها[18] .

2.4. متغيرات الدراسة

إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو استقصاء تأثير السياسة الاقتصادية على ظاهرة الفقر في الجزائر. ولهدا فقد تم استخدام بيانات سنوية للفترة 1990 – 2017 حيث:المتغير التابع: الاستهلاك الفردي $cosp$: كمؤشر عن تطور معدل الفقراء في الجزائر وهذا لعدم توفر الإحصائيات الكاملة حول معدل الفقر خلال فترة الدراسة خاصة خلال السنوات الأخيرة كما يعتبر من احد المؤشرات البديلة لقياس الفقر في الأدبيات النظرية[19]، أما المتغيرات المستقلة: معدل التضخم (INF) كمؤشر عن السياسة النقدية،النفقات العامة g كمؤشر عن السياسة المالية،سعر الصرف ($exch$) كمؤشر عن سياسة سعر الصرف،كما سوف نقوم بإدراج كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل البطالة ($tcho$) وسوف نقوم باستخدام الصيغة اللوغارتمية لجميع البيانات. وبهذا فان النموذج المراد تقديره يكون من الشكل الدالي التالي:

$$Ltpv = (Lcosp\ ،Lexch،\ LINF\ ،\ Ltcho\ ،LG)$$

$$+ \quad - \quad - \quad + \quad +$$

- تشير الإشارة + إلى العلاقة طردية بين معدل نمو الاستهلاك الفردي والمتغير المستقل، أي وجود علاقة عكسية بين معدل الفقر والمتغير المستقل كون أن في حالة زيادة الاستهلاك الفردي يؤدي انخفاض معدل الفقر
- بينما تشير الإشارة – إلى وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الاستهلاك الفردي والمتغير المستقل ، أي وجود علاقة طردية بين معدل الفقر والمتغير المستقل كون أن في حالة انخفاض الاستهلاك الفردي يؤدي ارتفاع معدل الفقر.

3.4. دراسة استقرارية المتغيرات

بناء على عدد التاخرات لكل سلسلة و المتوصل إليها بالاعتماد على معيار (Akaike وSchwarz) فسوف نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية ($Lcosp$،$LGDP$،$Lexch$،$LINF$ ، $Ltcho$ ،LG) بتطبيق عليها اختبار ديكي فولار الموسع (ADF) كون جميع التاخرات بسلاسل الزمنية هي اكبر 0 أي أن (p>0)، والنتائج مبينة في الجدول التالي.

الجدول رقم(03):نتائج اختبار ديكي فولار الموسع

المتغيرات	درجة تاخر السلسلة	السلسة الأصلية			الفر وقات من الدرجة الأولى		
		النموذج 6	النموذج 5	النموذج 4	النموذج6	النموذج 5	النموذج 6
$Lcosp$	2	-3.67	-2.56	-1.48	-4.48	-4.61	-4.60
$LGDP$	1	-3.22	-3.16	-1.32	-6.87	-6.88	-7.00
$Lexch$	1	-1.68	-1.49	-1.33	-5.30	-5.24	-5.25
$LINF$	0	-1.545	-3.22	-2.457	-4.85	-4.66	-5.321
$Ltcho$	1	-3.032	-3.225	-2.547	-4.44	-5.624	-5.784
LG	2	-3.654	-3.845	-25465	-6.31	-.745	-6.884
t-tab5%		-3.50	-2.93	-1.95	-3.50	-2.93	-1.95

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات EVIWS

من خلال نتائج اختبار ديكي فولار الموسع والمبينة في الجدول أعلاه نجد : (***LG***، ***Ltcho*** ، ***Lcosp***، ***LGDP***،***Lexch***، ***LINF***) غير ساكنة عند مستوياتها الأولى حيث أن معظم القيم المحسوبة لقيم (ADF) اقل من القيم الحرجة (t-tab) عند مستوى معنوية 5 % ، وعند إجراء الفروق الأولى لهذه السلاسل الزمنية ، أصبحت جميعها مستقرة وهذا يعني أنها متكاملة من الدرجة 1 أي I(1)، ولا وجود لمتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني I(2) وهذا شرط أساسي يجب توفره لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL كما سبق واشرنا لذلك.

4.4 - تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL:

قبل تقدير النموذج لابد من تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى للمتغيرات،حيث تم استخدام معيار المعلومات (Akaike) وهو المعيار الأكثر شيوعا، معيار (Schwarz) ومعيار (Hannan-Quinn)، حيث تم اختبار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي أقل قيمة لهذه المعايير. والجدول التالي يوضح نتائج اختبار فترات الإبطاء الزمني المثلى P,q_1,q_2,q_3,q_4 للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة.وكانت فترات الإبطاء المثلى من الشكل (1 1 0 0 1 2)

الجدول رقم(04): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

فترات الإبطاء المثلى	q5	q4	q3	q2	q1	P
النموذج	1	1	0	0	1	2

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviews 9

5.4. اختبار الحدود لنموذج ARDL (Bounds test):

يتبين من خلال الجدول أدناه أن قيمة إحصائية ficher لاختبار الحدود هي 3.86 وهي اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10% للحد الأعلى 3.35، وفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول رقم (05): نتائج اختبار الحدود Bounds test

إحصائية ficher	القيمة	
	5.652345	
القيم الحرجة		
عند مستوى 10%	2.26	3.35
عند مستوى 5%	2.62	3.79
عند مستوى 2.5%	2.96	4.18
عند مستوى 1%	3.41	4.68

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviews 9 .

6.4. نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL:

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

الجدول رقم (06): نتائج تقدير نموذج VECM

المتغيرات	المعاملات	إحصائية t المعنوية	الاحتمال
مقدرات النموذج في الأجل القصير			
D(***Lcosp*** (1-))	- 0.305246	-2.045922	0.0519
D(***LG***)	+ 0.561445	+2.425657	0.0232
D(***LINF***)	- 0.111652	- 4.413254	0.0003
D ***Lexch***)	+ 0.218297	+ 7.780879	0.0000
D(***LGDP***)	-0.083652	- 0.354007	0.8173
D(***Ltcho***)	- 0.354422	- 7.055641	0.0000
CointEq(1-)	0.869524	-4.655684	0.0000

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول رقم أعلاه والذي يوضح العلاقة قصيرة الأجل نستنتج ما يلي:

- معدل الفقر والمعبر عنه بالاستهلاك الفردي والمتغيرات المفسرة له والمتمثلة في النفقات العامة ، معدل التضخم، سعر الصرف، معدل نمو الناتج المحلي، معدل البطالة .حيث نلاحظ أن جميع المعلمات المقدرة كانت بالإشارات المتوقعة وذو معنوية إحصائية، ماعدا إشارة معامل معدل نمو الناتج المحلي كانت مخالفة لافترضنا وغير معنوية

- حيث يرتبط كل من النفقات العامة وسعر الصرف بعلاقة طردية مع معدل نمو الاستهلاك الفردي أي بعلاقة عكسية مع معدلات الفقر ويمكن تفسير ذلك أن بارتفاع النفقات العامة وخاصة نفقات التسيير فان ذلك يودي إلى زيادة الدعم الحكومي (مثل ارتفاع نفقات التعليم ، الصحة ،الخدمات الاجتماعية ، الإعانات...الخ) مما يعمل على خفض معدلات الفقر ،كذلك مع ارتفاع سعر الصرف الدينار فان هذا يؤدي إلى انخفاض أسعار الوردات وبذلك تنخفض معدلات التضخم و هو أمر عادة يترتب عليه انخفاض معدلات الفقر.

- أن كل زيادة في النفقات العامة في المدى القصير والتي تعتبر كمؤشر عن السياسة المالية بوحدة واحدة تؤدي إلى خفض معدل الفقر بـــ0.56 وحدة وكل زيادة في سعر الصرف الذي يعتبر كمؤشر عن سياسة سعر الصرف بوحدة واحدة تؤدي إلى خفض معدلات الفقر بـــ 0.218 وحدة

في حين جاءت إشارة معلمات كل من معدل التضخم ومعدل البطالة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بإشارة سالبة وهذا ذليل على وجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة مع معدل الفقر في المدى القصير حيث كل تغير بوحدة واحدة في معدل التضخم والذي يعتبر كمؤشر عن السياسة النقدية يؤدي إلى رفع معدلات الفقر في الجزائر بـــ0.111 وكل تغير في معدل البطالة يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر بـــ0.35 وحدة ،أما فيما يخص متغير نمو الناتج المحلي الإجمالي إشارته مخالفة للنظرية الاقتصادية حيث من المفروض أن تكون العلاقة عكسية بين معدل الفر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

والملاحظ من خلال هذه النتائج خلال هذه النتائج أن النفقات العامة ومعدل البطالة كانت أكثر المتغيرات تأثيرا في معدل الفقر في المدى القصير مقارنة مع باقي العوامل المدرجة في النموذج.

أما بالنسبة إلى نموذج تصحيح الخطأ، فنلاحظ من النتائج في جدول رقم أعلاه أن حد تصحيح الخطأ (-1)ECM قد ظهر بإشارة سالبة عند مستوى معنوية عند 1%، مما يؤكد على سرعة التكيف والتعديل من المدى القصير إلى المدى الطويل . وتعبر قيمته (0.869) أن معدل الفقر في الجزائر قد تستغرق عند حدوث أي صدمة في المتغيرات المستقلة إلى حوالي 1 سنوات حتى يصل إلى وضع التوازن في المدى الطويل. أما فيما يخص سرعة التعديل فنقول انه يتم كل سنة تعديل ما قيمته 0.901 % من اختلالات في معدل الفقر في الأجل الطويل.

الجدول رقم (07): نتائج تقدير نموذج معلمات الأجل الطويل

مقدرات النموذج في الأجل الطويل			
D(***LG***)	+ 0.198135	+5.86561	0.0000
D(***LINF***)	- 0.304422	- 7.045710	0.0000
D ***Lexch***)	- 0.41254	- 3.01254	0.0307
D(***LGDP***)	+0.002365	+ 2.740007	0.0131
D(***Ltcho***)	- 0.240442	- 5.312545	0.0000

المصدر: بناءا على مخرجات برنامج Eviews 9 .

من خلال نتائج جدول معلمات الأجل الطويل نجد

- أن معظم المعلمات المقدرة حافظت على نفس إشارة المدى القصير ما عد متغير سعر الصرف ومتغير معدل نمو الناتج الإجمالي. حيث أصبح الناتج الإجمالي بإشارة موجبة أي يرتبط بعلاقة سالبة مع معدل الفقر في المدى الطويل حيث كل تغير بوحدة واحدة في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى خفض معدلات الفقر بـــ 0.0023 وحدة ، وكل تغير في سعر الصرف في المدى الطويل يودي إلى رفع معدلات الفقر بـــ 0.41 وحدة .ونشير هنا أن معلمة سعر الصرف كانت غير معنوية .
- نلاحظ ان النفقات العامة ترتبط بعلاقة طردية مع معدل الفقر في واي تغير بوحدة واحدة يؤدي في المدى الطويل الى تخفيض معدل الفقر بـــ 0.19 وحدة
- يرتبط كل من معدل البطالة ومعدل التضخم بعلاقة طردية مع معدل الفقر حيث في حالة تغير بوحدة واحدة سواء في معدل التضخم أو معدل البطالة فان ذلك يؤدي إلى رفع معدل الفقر بـــ (0.30 ، 0.24) على التوالي
- والملاحظ من خلال هذه النتائج خلال هذه النتائج أن سعر الصرف ومعدل التضخم كانت أكثر المتغيرات تأثيرا في معدل الفقر في المدى الطويل مقارنة مع باقي العوامل المدرجة في النموذج.

7.4: اختبار جودة النموذج المقدر: للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي نعتمد على اختبار LM TEST أما عن مشكل. وبالنسبة للتوزيع الطبيعي للبواقي نستعمل اختبار Jarque-Bera. اما استقرارية النمودج فسوف نعتمد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات للبواقي وتظهر النتائج من خلال كما يلي :

2.7.4 .اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

- الجدول رقم (08): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

f-statistic	Prob	0.2507
Obs* R-squared	Prob Chi-square	0.1410

- المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviews 9 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي 0.05<0.2507 ، وبالتالي نقبل فرضية العدم .

1.7.4. اختبار استقرارية نموذج ARDL:

لكي نتأكد من خلو النموذج المعتمد في هذا البحث من وجود أي تغيرات هيكيلية ، سوف نعتمد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum test) وكذا اختبار المجموع التراكمي لمربعات للبواقي(Cusum of squares)،والنتائج مبينة في الشكل أدناه :

الشكل رقم (09): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات للبواقي

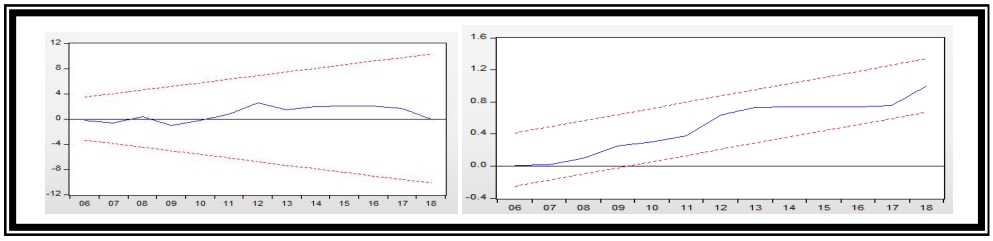

المصدر: تم إعداد هذا الشكل بناءا على مخرجات Eviews 9.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كل من الشكلين عبارة عن خطين وسطيين داخل حدود المنطقة الحرجة وهذا يشير إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، وبالتالي ما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أنّ هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، وبالتالي لا وجود لأي تغيير هيكلي في النموذج خلال فترة الدراسة.

5. خاتمة:

كان هدفنا من خلال بحثنا هذا تقييم دور السياسة الاقتصادية من الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر هذه وذلك من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي وبالاعتماد على معطيات سنوية للفترة 1990 -2018 مستعملين مقاربة الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL . ويمكن إجمال أهم النتائج المتوصل إليها عن طريق بحثنا هذا فيما يلي:

- بينت نتائج اختبار ديكي فولار الموسع أن جميع متغيرات الدراسة (معدل نمو الناتج المحلي ،النفقات العامة ، معدل التضخم، سعر الصرف، الاستهلاك الفردي) غير ساكنة عند مستوياتها الأولى ، أصبحت جميعها مستقرة وهذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى.
- بينت اختبار الحدود على وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة اي ان المتغيرات المدرجة في النموذج تسير في نفس الاتجاه في المدى الطويل .
- يرتبط كل من النفقات العامة بعلاقة طردية مع معدل الفقر سواء في المدى القصير أو المدى الطويل المدى القصير ، أي النفقات العامة وسعر الصرف تعملان على خفض معدلات الفقر في المدى القصير.

- يرتبط كل معدل التضخم ومعدل البطالة بعلاقة طردية مع معدل الفقر سواء في المدى القصير او المدى الطويل المدى القصير، أي أن السياسة النقدية ومعدل البطالة يعملان على رفع معدلات الفقر في المدى القصير،
- يرتبط سعر الصرف بعلاقة طردية مع معدل الفقر في المدى الطويل أي على العكس المدى القصير
- أن النفقات العامة ومعدل البطالة كانت أكثر المتغيرات تأثيرا في معدل الفقر في المدى القصير مقارنة مع باقي العوامل المدرجة في النموذج.
- سعر الصرف ومعدل التضخم كانت أكثر المتغيرات تأثيرا في معدل الفقر في المدى الطويل مقارنة مع باقي العوامل المدرجة في النموذج.
- يمكن القول أن هناك فعالية نسبية للسياسة الاقتصادية في التأثير على معدل الفقر في الجزائر، حيث أظهرت النتائج ضعف العلاقة بين معظم مؤشرات السياسة الاقتصادية ومعدل الفقر.

التوصيات

- ضرورة تركيز السلطات النقدية في الجزائر على النفقات العامة وسعر الصرف ومعدل البطالة عند صياغة سياستها الاقتصادية في سبيل التأثير على معدلات الفقر، كون هذا الأخير يستجيب بدرجة اكبر للتغيرات الحاصلة في هذه المؤشرات.
- التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتأكيد على تنويع مصادر النمو الاقتصادي واستدامته، ووضع الاولويات التي تساهم في توليد فرص العمل والدخل للأفراد، وتمكنهم من الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للتغلب على مشكلة الفقر و التخفيف من آثاره على المجتمع والدولة.
- استخدام أدوات السياسة الاقتصادية، ومن أهمها السياسة النقدية، من خلال محاربة ارتفاع الأسعار للحفاظ على الدخول الحقيقية للأفراد لاسيما ذوي الدخل المنخفض ، لكون تحرير الأسعار يزيد من معاناة الطبقات الفقيرة

الهوامش

[1]- محمد حسين باقر، **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر(3) ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا) الأسكوا(، الأمم المتحدة، نيويورك، 1992 ، ص1

[2]- حمدي عبد العظيم :فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1995 ، ص10

[3]- سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد :السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1 ،2008 ،ص42

[4]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية ، المجلد 01 ،1996، ص13

[5]- بختي فريد، بهياني رضا، مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،العدد الرابع،ديسمبر 2018، ص:184

[6]- عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، دار جرير، عمان، 2010 ، ص-ص 48-47

[7]- بن جلول خالد،محددات الفقر في الجزائر باستعمال نمادج الانحدار الذاتي خلال الفترة 1980 – 2014 ،مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ،العدد 2015،01 ص:43

[8]- فطيمة حاجي، اشكالية الفقر في ظل البرامج التنموية، اطروحة دكتورة ، بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر،سنة 2016 ،ص 31

[9]- محمد كاظم المهاجر، **الاقتصاد الكلي : - تحليل نظري وتطبيقي،** (دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، .) 1222 ، ص1

[10]- بختي فريد، بهياني رضا، مرجع سبق ذكره،ص: 189

[11]- صابر بلول،السياسات الاقتصادية و دورها في الحد من ضاهرة الفقر،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 25،العدد الاول ،2009،ص:258-259

[12]- آمال شلاش، **دور السياسات الاقتصادية في تفاقم ظاهرة الفقر والغنى،** ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996 ، ص123-133.

[13]- بارة معمري، **إشكالية الفقر والبطالة في الجزائر،** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أم بواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2015غير منشورة – 2016 ،ص 26

[14]- فطيمة حاجي، مرجع سبق ذكره ،ص156

[15] - *Ministère de la Santé et de la reforme Hospitalière,* ***Population et développement en Algérie****, rapport National CIPD, 2003, P10.*

[16]- فطيمة حاجي، مرجع سبق ذدره ،ص: 155

[17] - *Johansen, S., Statistical Analysis of Cointegration Vectors, Journal of Economic Dynamics and Control, Vol.12,1998, (231-254)*

[18]- محمد بن عبد الله الجراح، "**مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية باستخدام منهجية اختبارات الحدود**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلة 27، العدد1، 2011، ص 145.

[19]- *Bachir Boulahbel, la dynamique de la pauvreté en Algérie, p09.*